المستخلص

تتناول الدراسة بيان مسؤولية الدولة عن أخطاء السلطة القضائية في النظام السعودي – دراسة مقارنة – ، وتتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال بيان مبدأ هام في القضاء الإداري ، وهو مبدأ مسؤولية الدولة عن أخطاء السلطة القضائية ، وتسعى هذه الدراسة إلى التعريف بمسؤولية الدولة ، وبيان التطور الذي مرت به هذه المسؤولية (المسؤولية الإدارية) ، والتعريف بالاتجاه القائل بعدم مسؤولية الدولة عن أخطاء السلطة القضائية ، من خلال عرض مبرراتهم ، والاستثناءات الواردة على هذا المبدأ ، والتعريف بالاتجاه القائل بمسؤولية الدولة عن أخطاء السلطة القضائية ، وبيان مذاهبهم في تأصيل و تأسيس تلك المسؤولية ، و موقف النظام السعودي من التعويض عن أخطاء السلطة القضائية .

وفي ضوء الطرح المقدم لموضوع الدراسة وأهدافها وطبيعتها ، فقد تم الاستعانة بالمنهج التأصيلي المقارن ، فتم الاستعانة بالمنهج التأصيلي (الاستقرائي) ، وذلك بدراسة تطور المسؤولية الإدارية ، واتجاهات الفقه والقضاء التي طرحت في هذا الشأن نحو الأخذ بمبدأ مسؤولية الدولة عن أخطاء السلطة القضائية ، فهذا المنهج يقوم باستقراء وتأصيل الأجزاء ليستدل منها على حقائق تعم على الكل ، باعتبار أن ما يسري على الخاص يسري على العام ، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن وذلك من خلال إجراء مقارنة مع القانون الفرنسي والجزائري والمصري ، بهدف الاستفادة من القوانين المقارنة في تحسين وتطوير النظام القانوني في المملكة .

وسعيًا للإجابة على تساؤلات الدراسة ، وتحقيقًا لأهدافها الأساسية ، واتساقًا مع المنهجية العلمية المتبعة ، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول : تناولنا في الفصل الأول التعريف بمفهوم مسؤولية السلطة القضائية ، وتطور مسؤولية الدولة ، وفي الفصل الثاني مبدأ عدم مسؤولية الدولة عن أخطاء السلطة القضائية ومبرراته ، والاستثناءات الواردة على هذا المبدأ ، وفي الفصل الثالث والأخير تناولنا مبدأ مسؤولية الدولة عن أخطاء السلطة القضائية والأساس القانوني له ، وموقف الشريعة الإسلامية و النظام السعودي من التعويض عن أخطاء السلطة القضائية .

وقد انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات ، لعل أهمها وأبرزها تبنى المنظم السعودي مؤخرًا بصورة صريحة مبدأ مسؤولية الدولة في التعويض عن أخطاء السلطة القضائية ، وذلك في قرار المحكمة العليا رقم (15\م) الذي صدر بتاريخ 8\11\1435هـ ، الذي جاء في سياقه أنه تقرر بالإجماع من الهيئة العامة للمحكمة العليا – التي تتولى تقرير المبادئ العامة في المسائل المتعلقة بالقضاء – أن تتحمل الدولة التعويض عن خطأ القاضي في عمله القضائي ، وبهذا المنهج تكون قد وافقت التطور القضائي الحاصل في الأنظمة المقارنة ، و وافقت ما جاءت به الشريعة الإسلامية ، لكن هذا القرار يحتاج إلى توضيح ، فأوصينا بضرورة العمل على إحالته إلى نظام معين ، وتحديد اجراءاته بشكل صريح .

ABSTRACT

This study is a comparative study discussing the Governments' responsibility towards Judicial Authority mistakes in KSA's legislation. Its importance lies in shedding light on the government responsibility towards the mistakes of its Judicial Authority. It, also, introduces the trend that calls for Gov. irresponsibility for Judicial Authority mistakes , displaying the justifications and exceptions of the original principle of Governmental warranty , displaying fundamental schools supporting governmental responsibility and focusing on the Saudi government in this respect. The study utilizes the comparative method with the Inductive approach referring to certain issues such as theology and the evolution of administrative responsibility , the jurisprudence and jurisdictional tendencies which simulate the principle of Government responsibly towards the mistakes of Judicial Authority. This methodology inducts and calls portions to derive the fact that works with the whole, considering that what applies to a single shall apply to the mass. Also the study uses the comparative approach by comparing the French , Egyptian and Algerian laws in attempt of making use of Comparative Laws in the improvement and development of KSA Laws. The study is divided into three chapters: The first chapter deals with the meaning of Judicial Authority approaching and the development of Governmental Responsibility. The second chapter discusses the principle of Governmental irresponsibility towards the mistakes of Judicial Authority and the justifications invited therein and exceptions of this principle. The third and final chapters tackle the principle of Governmental Responsibility for the mistakes of Judicial Authority, it's legal basis and the attitude of Islamic Sharia and KSA regulations towards compensating for the mistakes of Judicial Authority. The study is concluded by a number of results and recommendations. The most significant result is the recent adoption of Government responsibility for the mistakes of Judicial Authority as adopted by Saudi legislators, clearly and vigorously. The Saudi regulator has recently adopted an explicit statement, represented by Saudi Arabian High Court Resolution no. (15/m) which was issued on 08/11/1435H. The test of the resolution stated that High Court council, the body responsible for KSA's Judicial general principles resolved in majority that the Government shall indemnify and compensate those nationals who might be affected by the mistakes of KSA Judicial Authority. By this methodology and recent resolution the KSA Judicial System has coped with the judicial development in the comparative regulations , and agreed with the Islamic Sharia principle .But this resolution needs to be clarified more to the public and it is recommended to be referred to a particular regulation and to determine its procedures clearly.